

## دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية الحكومية بليبيا

دراسة ميدانية على كلية صرمان للعلوم والتقنية

ابوبكر سعيد الزنين<sup>1</sup>, مفتاح خليفة الأطرش<sup>2</sup>

<sup>2,1</sup>كلية صرمان للعلوم والتقنية

### ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر. ومن خلال مراجعة الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع الدراسة. تم الاعتماد على تحليل استبيان منظم تم إرساله إلى جميع رؤساء التدقيق الداخلي وأجريت عدة مقابلات معهم. بناءً على الردود الواردة، توصلت الدراسة اعتماداً على تحليل بياناتها الميدانية إلى جملة من النتائج، حيث يعد مستوى وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدة الادارية قيد الدراسة، قوي من وجهة نظر موظفي الوحدات الادارية بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الكلي له البالغة (3.81) من أصل (5) درجات على مقياس ليكرت الخماسي. مستوى تقييم المخاطر بالوحدات الادارية قيد الدراسة كان (قوياً) أيضاً من وجهة نظر الموظفين بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الكلي له البالغة (3.53) من أصل (5) درجات على مقياس ليكرت الخماسي. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الوحدات الادارية قيد الدراسة من وجهة نظر موظفيها.، تحاول هذه الدراسة المساهمة في الدراسات المستقبلية التي تتعلق بقضية مهمة للغاية مثل إدارة المخاطر.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الداخلي؛ الوحدات الادارية؛ إدارة المخاطر

### Abstract

The purpose of this research is to investigate the function of internal audit in risk management through a review of the accounting literature pertinent to the topic. It relies on the analysis of a standardized questionnaire sent to all heads of internal audit along with several interviews conducted with them. The research ended with a collection of results derived from the feedback it gathered and the examination of the field data. The findings show that, from the employees' viewpoint, the internal audit function within the administrative unit being analyzed is robust, as evidenced by its overall arithmetic mean of 3.81 out of 5 on the five-point Likert scale. Moreover, the degree of risk evaluation in the examined administrative units was strong from the perspective of the employees, which was shown by its overall arithmetic average of 3.53 out of 5 on the identical scale. The influence of internal auditing on assessing the risks encountered by the relevant administrative units, as viewed by their employees, is statistically significant. This research seeks to advance upcoming studies on a significant subject like risk management.

**Keywords:** Internal auditing; administrative unit; Risk governance

Submitted: 10/02/2025

Accepted: 13/03/2025

## المقدمة

لقد شهدت المراجعة الداخلية تطوراً كبيراً في نهاية القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر ولذلك تنوعت المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي داخل الوحدات الاقتصادية فلم تعد مقتصرة عن تلك الوظيفة المنحصرة مهامها في المراجعة والتدقيق في العمليات المالية والمحاسبية أو حتى مراجعة جميع عمليات الوحدة فحسب بل توسعت حتى أصبحت إحدى الوسائل الإدارية الهامة التي يعتمد عليها داخل الوحدات الاقتصادية.

كما أصبح لها دور في تحديد وتقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسة الحكومية مما أدى إلى ازدياد الاهتمام بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بعد حالات الفشل والتعثر لبعض الشركات والمؤسسات والبنوك التجارية وما حدث في الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 وغيرها من الأحداث وقد كانت أهداف المراجعة الداخلية في بداية الأمر في إطار محدود في اكتشاف الأخطاء والغش والعمل من منع حدوثها حيث استخدمت كوسيلة ما لا جراء مراجعة كاملة ومستمرة للعمليات المحاسبية نظراً لصعوبة إجراء مثل هذه المراجعة بواسطة المراجع الخارجي مع تطور إمكانيات المراجعين الداخليين وما قاموا به من خدمات مالية أدى إلى تطور مفهوم المراجعة الداخلية من الدور التقليدي إلى دور أشمل للمراجعة الداخلية المبني على إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحكومية.

ولذلك تواجه المؤسسات الحكومية اليوم بصورة مستمرة مطالب المستخدمين للخدمات المختلفة حيث تتطلب المسؤولية العامة والاجتماعية العليا لتلك المؤسسات الحكومية التشدد على الأداء وزيادة الشفافية في الأنظمة القائمة ووضع القيود على التصرفات تجاه الموارد العامة والحد من النفقات حيث تتعرض هذه الأنشطة لمجموعة من المخاطر المختلفة مما دعت الحاجة إلى إعادة تحديد دور المراجعة الداخلية المبنية على أساس المخاطر وذلك لاعطاء تأكيد عن فعالية نظم الرقابة الداخلية ومدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحكومية.

وتعد المراجعة الداخلية من الأساليب الحديثة التي تدعم الأنشطة داخل المؤسسات الحكومية وخاصة بعد أن شهد مفهوم المراجعة الداخلية تطوراً كبيراً خلال العقدين الأخيرين من الزمن كل ذلك ناجم عن تنوع الوظائف التي يقوم بها المراجع الداخلي داخل المؤسسات الحكومية فلم تعد تلك الوظيفة تنحصر مهامها في فحص العمليات المالية أو حتى جميع العمليات داخل المؤسسات الحكومية فحسب بل أصبحت أحد الوسائل الإدارية التي يعتمد عليها مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الحصول على المعلومات الموثوقة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية داخل الوحدات الحكومية وهي بذلك تصبح من المكونات الرئيسية التي لها دور في تحديد وتقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسة الحكومية ولذلك فإن هذه الوظيفة التي تقوم بها المراجعة الداخلية في المؤسسات الحكومية جعلت من نشاط المراجعة الداخلية نشاطاً مضيفاً للقيمة يساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء الاقتصادي داخل المؤسسات الحكومية.

## مشكلة الدراسة

- تكمن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في إيضاح أهمية المراجعة الداخلية في إدراك المخاطر في المؤسسات الحكومية لتعزيز استقرارها الاقتصادي ولذلك يتم طرح مجموعة من التساؤلات وهي كما يلي: -
- هل تؤدي المراجعة الداخلية إلى وضع خطة لكي تقوم بإدارة المخاطر وتقييمها بشكل مستمر؟
  - هل المراجعة الداخلية تقوم بوضع ضوابط لأدراك المخاطر داخل المؤسسات الحكومية .

### أهداف الدراسة

ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في أبرز دور وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وبيان مدى كفاءة فاعلية نظام الرقابة الداخلية وزيادة القدرة على المحافظة على المال العام

### فروض الدراسة

لا توجد خطة الإدارة المخاطر وتقييمها بشكل مستمر من قبل إدارة المراجعة الداخلية  
لا يتم وضع ضوابط الإدارة المخاطر من قبل أدراه المراجعة الداخلية

### الدراسات السابقة

دراسة. فضل علي عبدالفتاح علي , عبد الحافظ غانم درهم الشعبي بعنوان. مدي تطبيقه المنهجية الحديثة للمراجعة الداخلية المبنية علي المخاطر واثرها على فعالية إدارة المخاطر (2021). لقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيقه شركات الاتصالات اليمنية لمنهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر ولقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيقه منهجية المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في شركات الاتصالات اليمنية يؤدي إلى زيادة فعالية إدارة المخاطر لديها.

دراسة حواس محمد بعنوان و دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (2020). هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتلخيص لمجموعة من الادبيات المرتبطة بالمراجعة الداخلية الحديثة بالإضافة إلى مساهمة هذه الاخيرة في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات كما توصلت الدراسة الى بعض النتائج هي تقدم تلخيص لمجموعة من الأدبيات المرتبطة بكل من المراجعة الداخلية الحديثة وادارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

دراسة كرم والعواد بعنوان دور ممارسات التدقيق الداخلي في تخصيص مخاطر نظم المعلومات المحاسبية العربية وانعكاسها على القرارات الاستراتيجية (2022) هدفت الدراسة إلى معرفة دور ممارسات التدقيق وتقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وانعكاسها على القرارات الاستراتيجية وتوصلت الدراسة إلى مساهمة المراجع الداخلي في تخفيض وتقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتأثيرها في القرارات الاستراتيجية في الشركات العامة العراقية وقد أوصت الدراسة بتعزيز دور ممارسات التدقيق الداخلي في الشركات العامة للقيام بدورها الفعال في تقييم مخاطر نظم المعلومات المحوسبة ومنح المزيد من الصلاحيات والدعم الى التدقيق الداخلي عن طريقه الخطط والسياسات المتبعة من قبل المدققة الداخلي لمواجهة مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وتخفيضها اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

دراسة اشهادي سالم أبو خطوة، عياد رمضان سالم. بعنوان دور المراجعة الداخلية في تقييم مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية 2023. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف التجارية ببلدية سرت والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها والاجراءات التي تحول دون وقوعها وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مخاطر تواجه عمليات التشغيل الالكتروني

وأن أغلب هذه المخاطر نتيجة سباب داخلية وأن المراجع الداخلي يحتاج لمجموعة من المتطلبات لتقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

الإطار النظري: -

### 1. المفومات الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية.

قبل أن تتعرض إلى مفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها أو المسار الذي تسير فيه المراجعة وحسب تقوم بتقديم المقومات الأساسية لهدة الوظيفة كما يلي: -

أ) المراجعة الداخلية سند لمسيرى الوحدة الحكومية.

فالمراجعة الداخلية وقبل كل شيء وظيفة بالمؤسسة الحكومية تسهر على تقديم النصح والارشاد وذلك دون اتخاذ القرار الأمر الذي يميزها عن مهمة التسيير بالوحدة الحكومية (ص13) (خالد أمين عبد الله (2007): علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع. ص13).

ب) دون الحكم على الافراد.

هناك عدد من العوامل تقتضى أنه ليس من مسؤوليات المراجع الداخلي الحكم على الافراد المراجعين فالهدف الاساسي للمراجعة الداخلية تتمثل في البحث عن أفضل تحكم في نشاطات المؤسسة الحكومية من خلال البحث عن أفضل تفاعل وديناميكية لمصلحة المراجعة بالمؤسسة الحكومية من جهة كما أن مسؤولية إيجاد حلول لمختلف المشاكل والنقائص المستغلة من خلال مهمة المراجعة الداخلية ملقاة على عاتق مسيرى الوحدة الحكومية من جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن هذا لا يعني أن مختلف التوصيات المقدمة في هذا الإطار دون أيه انعكاسات من الافراد.

ج) بكل استقلالية.

لكي يتم تحقيق الأهداف المنتظرة من مهمة المراجعة الداخلية لذلك وجب ضمان أكبر استقلالية للمراجع في اطار مهمة بطريقة أخرى , والعمل على عدم تعرض المراجع الداخلي لأية ضغوطات أو تأثير خلال تأدية مهمته حتى وان كان تجسيد هذه الاستقلالية أمراً يصعب تحقيقه " و باعتباره قبل كل شيء موظف داخل الوحدة الحكومية " إما أنه يمكن الحديث عن استقلالية المراجع الداخلي من خلال استقلالية خلية المراجعة الداخلية على مستوى الهيكل التنظيمي للوحدة الحكومية بالإضافة إلى موضوعية هذا الأخير وعدم تدخله في تضارب للمصالح الشخصية. كما تضع معايير المراجعة الداخلية مجموعة من الارشادات بهدف ضمان الاستقلالية التنظيمية للمراجع الداخلي (والواردات، 2014، ص، 84:85)

على النحو التالي: -

- الاستقلالية التامة للمراجع خلال عملية: التخطيط، التنفيذ أو اعداد التقرير بطريقة أخرى، ضمان استقلالية العمل الميداني للمراجع الداخلي.
- استقلالية خلية المراجعة الداخلية على مستوى الهيكل التنظيمي من خلال تبيعتها المباشرة الإدارة العليا ومجلس الإدارة .

- منح المراجع الداخلي كل الصلاحيات بغية الحصول على المعلومات من السجلات والمستندات التي يراها مناسبة في إطار مهنة .
- منح المراجع الداخلي كل الصلاحيات للاتصال أو الدخول إلى أي مصلحة أو قسم على مستوي الوحدة الحكومية في إطار أداء مهمته.

## 2. مفهوم وأهداف المراجعة الداخلية :-

تعتبر المراجعة الداخلية من أكثر وظائف المحاسبة تطوراً خلال الفترة الأخيرة إذ كانت وظيفة المراجعة الداخلية لا تتعدى كونها فحص العمليات المالية للتأكد من عدم وجود أخطاء أو تلاعب والتحقق من الالتزام بالإجراءات والقوانين ووضعها في الهيكل التنظيمي ضعيف حيث كانت تتبع إلى المدير المالي.

الآن أنه حدث تطوراً هاماً في وظيفة المراجعة الداخلية وأن أختلف شكل هذا التطور من ضاعه إلى أخرى بل من مؤسسة إلى أخرى إلا أنه إدي إلى إضافة بعداً جديداً للمراجعة الداخلية وهو تقييم أداء العمليات أو مراجعة العمليات وذلك للوقوف على مدى كفاءه وفعالية العمليات والتي تهدف إلى تحديد كفاءه وفعالية أي قسم من أقسام المؤسسة إلا أن وظيفة المراجعة الداخلية شهدت في السنوات الأخيرة تطوراً جديداً وذلك بعد صدور التعريف الجديد لها عن معهد المراجعين ف عام 1999 حيث عرفت المراجعة الداخلية " التدقيق الداخلي" بأنه من نشاط مستقل وموضوعي واستشاري مهم بالإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة ومساعدتهما في تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة الحوكمة (داود يوسف صبح (2007) : دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان . ص25).

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة الداخلية " التدقيق الداخلي " بأنها عملية منتظمة للحصول على أدلة أثبات متعلقة بنتائج الاحداث والأنشطة الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لتحديد مدى التطابق بين هذه النتائج والمعايير المحددة وأيضال النتائج إلى المستخدمين المعنيين وكذلك تم تعريفها بالرقابة الداخلية كما جاء في المعيار الدولي رقم 315 ، على أنها العملية الحاسمة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين (رزق ابو زيد الشحنة (2015): تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع. ص24).

والتي تتعلق بما يلي :-

- \_ موثوقية أعداد التقارير المالية .
- \_ فاعلية وكفاءة عملياتها.
- \_ امتثالها للقوانين والانظمة التي تنطبق عليها.

ولذلك أصبحت وظيفة المراجعة في هذه المرحلة تقوم بوظائف متعددة تساعد في تقييم إداء المؤسسة بشكل عام من خلال تقييم المخاطر والحكومة وفعالية الرقابة الداخلية ويمكن من خلال التعريف السابقة تلخيص أهم ملامح المرحلة الحالية بخصوص وظيفة المراجعة الداخلية في مائلي توضيح ذلك (الاتحاد الدولي للمحاسبين (2009) : إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، ترجمة جمعية المجمع العربي المحاسبين القانونيين ، عمان ،الأردن.ص123):-

- أوسع وظيفة المراجعة الداخلية لتشمل مراجعة الالتزامات والمراجعة المالية مراجعة العمليات، تقييم فعالية ادارة المخاطر والحكومة والرقابة الداخلية.
- استخدام أسلوب المراجعة المبني على المخاطر كمدخل لعمل إدارة المراجعة الداخلية .
- أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية نشاطاً استشارياً يخدم جميع المستويات الإدارية بالمؤسسة.
- أصبحت اداة لتقييم اداء المؤسسة بشكل عام بما فيها الادارة العليا.
- تبعية وظيفة المراجعة الداخلية للجنة التدقيق بالمؤسسة .

يعتبر نظام الرقابة الداخلية حلقة وصل بين كل من التدقيق الداخلي وادارة المخاطر على مستوى كل مؤسسة فالتحكم يمثل هدف وغاية المراجع الداخلي، من جهة أخرى يمثل نظام الرقابة الداخلية جزء من ادارة المخاطر على مستوى المؤسسة "Mahamed Hamzaou:2008.pi87"

كما يجب الاشارة الى التطور المستمر لمفهوم نظام الرقابة الداخلية على مر الزمن لذلك أستلزم منا الاعتماد على الاطار النظري المقدم من طرف لجنة cosoi "committee of sponsoring or ganization sof Treadway"

لسنة 1992 وكذلك تقريرها cosoi لسنة 2013

- 1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية - ولقد عرفتها لجنة COSOI بأنها نظام للرقابة الداخلية عبارة عن مسار يتم وضعة من طرف مجلس الإدارة , المديرين ومختلف مستخدمي المؤسسة بهدف إعطاء ضمانات معقولة حول تحقيق الأهداف "Remard 2010 pi : 137" وفي تطور أخر للجنة التابعة لمجموعة المحاسبين القانونيين الأمريكي "AICPA" بأن الرقابة الداخلية تمثل خطة لتنظيم كل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف الى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصدق المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من الالتزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة "الصحن وآخرون, 2006, ص: 15" من التعاريف السابقة يمكن القول أن الرقابة الداخلية تشتمل على مختلف الإجراءات والأساليب الموضوعه داخل المؤسسة بما في ذلك الهيكل التنظيمي بهدف ضمان عدد من الأهداف يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لنظام الرقابة الداخلية حسب المرجع cosoi "الواردات 2014, ص348"

- \_ ضمان فعالية ونجاعة نشاط المؤسسة .
  - \_ تطبيق مختلف التوصيات وأوامر الإدارة ومنه احترام القوانين والإجراءات .
  - \_ ضمان ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية .
  - \_ المحافظة على أصول المؤسسة كهدف أخر لنظام الرقابة والداخلية " الصحن وآخرون, 2006, ص15"
- 2- مقومات نظام الرقابة الداخلية: -
    - \_ وجود تنظيم واضح ومتفق عليه.
    - \_ نزاهة العمال واستقامة المسيرين.
    - \_ كفاءة المستخدمين.
  - 3- أدوات وتقنيات الرقابة الداخلية: -

لوجود نظام رقابة فعال يتطلب ذلك إجراءات وقائية أو رقابة تسمح بتغطية المخاطر الجارية وتتمثل في التالي:

\_ الفصل بين المسؤوليات (حجز أساس لنظام الرقابة الداخلية).

\_ وجود تفويض شكلي ومناسب.

\_ مراقبة مختلف عمليات التفويض.

\_ الرقابة الآلية (الالكترونية) Aut- comtrôle

\_ تحديد العمليات موضوع الرقابة.

ثانياً :- من هم المراجعون الداخليين .. المراجعين الداخليين هم موظفون يتبعون مستوى معين من الإدارة العليا بحيث يوفر لهم قدر كافي من الاستقلالية لأداء وظيفة المراجعة، والمراجعين الداخليين يسعون إلى تحقيق أهداف الشركة والحفاظ على ممتلكاتها على عكس المراجعين الخارجيين الذين يتمحور هدفهم حول أبدا رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية ومدى عكسها للوضع المالي للشركة (يوسف محمود جربوع (2002): مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، إصدار جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، غزة . ص52)

وقد حدد معهد المراجعين الداخليين الدولي أربعة مواصفات أو قواعد من الواجب توفرها في المراجع الداخلي وهي :-  
(1) - النزاهة :- حيث يجب على المراجعين الداخليين التمتع بالنزاهة في أداء وظائفهم، ويندرج تحت هذا البند قواعد سلوكية هي :-

- الأمانة والموضوعية والاجتهاد .

- التزام بالقانون والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسئ للشركة أو المهنة .

- المساهمة في تحقيق أهداف الشركة .

(2) - الموضوعية وتعني الحياد والابتعاد عن التأثيرات الشخصي عند القيام بوظيفة المراجعة وخصوصاً عند جمع أدلة الإثبات وكتابة التقارير وإيصالها لمستخدميها.

(3) السرية يجب على المراجع الداخلي احترام قيمة وملكية المعلومات بالشركة وعدم نشرها .

(4) الكفاءة المهنية على المراجع أن يكون على قدر كافي من التأهيل العلمي والعملية الذي يمكنه من أداء وظيفته على النحو المقبول (خالد راغب الخطيب (2010): مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن . ص133 - 136)

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها وظيفة المراجعة الداخلية:-

يمكن القول أن المراجعة الداخلية تقدم الخدمات التالية للشركة :-

خدمات وقائية : ومن خلال هذه الخدمة تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود حماية كافية لأصول الشركة، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.

خدمات تقويمية: حيث تعمل المراجعة الداخلية على قياس وتقويم نظم الرقابة وإجراءاتها بالشركة، وكذا

لك مدى الالتزام بالسياسات الإدارية المعتمدة

خدمات إنشائية (بناءة): ومن خلال هذه الوظيفة يتم تقديم مقترحات حول مختلف التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعية .

ويمكن تقسيم المراجعة الداخلية لعدة أنواع، ويرجع الفرق بينهم إلى أهداف ونطاق عملية الفحص، وهذا ينتج أيضاً أنواع مختلفة من اختبارات المراجعة ويمكن تقسيم المراجعة إلى (عبد الفتاح الصحن، محمد السيد، فتحي السوافي (2006) الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. ص240) :-

- مراجعة العمليات.
  - مراجعة الأداء.
  - مراجعة الالتزام بالسياسات.
  - مراجعة أوجه الرقابة المالية و مراجعة القوائم المالية
- المحور الثالث: الإطار العام لإدارة المخاطر.**

#### 1- مفهوم الخطر وإدارة المخاطر: -

يختلف تعريف المخاطر عن تعريف المشكلة حيث أن المشكلة هي عبارة عن حدث سي قد حدث بالفعل أما المخاطر فهي حدث مستقبلي لم يحدث بعد إلا أنه في حالة حدوثه يحتمل أن يتحول هذا الحدث الى مشكلة أي وحتى يتم التعامل مع هذه المخاطر ومواجهة أثارها يكون من خلال إدارة المخاطر بعملية القياس والتقييم للمخاطر والعمل على تطوير الاستراتيجيات الخاصة بإدارتها وهذه الاستراتيجيات تتضمن تجنب هذه المخاطر ونقلها الى جهة أخرى وتقليل الأثار السلبية المتعلقة بها أو قبول كل تبعياتها أو البعض منها.

وتعرف أيضاً بأنها النشاط الإداري الذي يتم من خلاله التحكم بالمخاطر وخفضها الى مستويات مقبولة، فهي تعني عملية التحديد والقياس والسيطرة والعمل على تخفيض المخاطر التي قد تواجهها في مؤسسة أو شركة ما.

#### 2- عناصر ادارة المخاطر: -

يجب قبل البدء بوضع حل عملي وخطة استراتيجية جيدة وحكيمة خاصة بإدارة المخاطر أن نبدأ أولاً بتحليل المخاطر وتقييمها للربط بين احتمالية حدوث هذه المخاطر ومدى التأثير الذي ينتج عن حدوثها وكيفية التحكم فيها وتقليل تأثيرها في حالة كان التأثير سيئاً وتشمل ادارة عناصر المخاطر التالي..

#### أ\_ تحديد المخاطر: -

يوجد الكثير من الاستراتيجيات التي يتم أتباعها. في تحديد المخاطر وهذه الاستراتيجيات تختلف تبعاً لكل شركة أتبعاً للأشخاص الذين يقومون باستخدامها ومن تلك الأساليب التي يمكن استخدامها في تحديد المخاطر الاتي: -

- \_ الضعف الذهني.
- \_ التحليل الخاصة بالسلامة الوظيفية.
- \_ السيناريو المتبع في تحقيق الهدف.
- \_ السجل الخاص بالمخاطر السابقة.
- \_ الجولات الميدانية.
- \_ سؤال الخبراء.

#### ب\_ تقييم المخاطر:-

يصبح لدينا بعد تحديد المخاطر عدد كبير منها قد يكون من المستحيل أن نتعامل معها جميعاً في وقت واحد ولذا يجب القيام بتقييم هذه المخاطر وترتيبها لدرجات و من ثم يمكن التعامل مع المخاطر الأشد خطورة أولاً.



### جـ\_ كيفية التعامل مع المخاطر :-

تتمثل هذه الخطوة في التعرف على الالية التي سوف تقوم باستخدامها في التعامل مع المخاطر وذلك بهدف أن تقوم بالتأثير على المؤشر الخاص بالمخاطر أذ أن الأساليب المستخدمة في التعامل مع المخاطر ستختلف باختلاف نوع المؤشر على النحو التالي .

#### أولاً :- إدارة مخاطر ذات تأثير سلبي :

\_ تجنب المخاطر .

\_ نقل المخاطر الى طرف ثالث.

\_ التخفيف من حدة المخاطر .

#### ثانياً : إدارة مخاطر ذات تأثير ايجابي :

\_ استغلال الفرصة.

\_ مشاركته الفرصة.

\_ تعزيز الأثر الخاص بالفرصة.

انواع ادارة المخاطر: -

قد تواجه كافة الاعمال احتمال حدوث مخاطر قد تكون بمثابة تهديد لنجاح هذه الاعمال وهذه المخاطر من الممكن أن تسبب في تدمير المؤسسة بالإضافة إلى أنها قد ينتج عنها حدوث أضرار جسيمة قد تستغرق وقت وجهد كبير في أصلحها وقد تكون هذه المخاطر مكلفة أيضاً ويوجد انواع عديدة من المخاطر التي قد يتعرض لها المؤسسة وستعرف على الأنواع الرئيسية منها: -

\_ مخاطر استراتيجية.

\_ مخاطر قانونية.

\_ مخاطر مالية.

\_ مخاطر تشغيلية.

\_ مخاطر متعلقة بالسمعة .

#### دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر وتحقيقه القيمة المضاف.

تساهم المراجعة الداخلية في المحافظة من نظم رقابة فعالة من خلال تقييم كفاءة وفعالية هذه النظم ومن تقويتها من خلال التحسن المستمر وتدعم المراجعة الداخلية إدارة المخاطر والتي تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق أقصى قيمة مضافة لكل أنشطة المؤسسة ، اذ أن ادارة المخاطر بشكل جيد تزيد من احتمال النجاح وتخفف كلاً من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة تساهم المراجعة الداخلية في دعم إدارة المخاطر من خلال ضرورة انخراط المراجعة الداخلية في نظام إدارة المخاطر في المؤسسة وهذا ما أكد عليه معيار الأداء 2100 ويتمثل دور المراجعة الداخلية في جميع مراحل عملية إدارة الخاطر وهذا يتجلى في تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها (طارق عبدالعال حماد (2007): إدارة المخاطر افراد – إدارات – شركات – بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص51).

كما أن للمراجعة الداخلية دور هام في الحوكمة التي تعد من أهم العمليات تهدف إلى التأكد من حسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات لأهدافها بالإضافة إلى ما توفره من وسائل ضبط تعمل على زيادة الجودة وتطوير الأداء مما يؤدي إلى الحفاظ على مصالح جميع الأطراف ، كما أن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة وبالتالي تساعد الشركة على استقلال مواردها بكفاءة من المفاهيم الواردة أعلاه لوظائف المراجعة الداخلية يمكننا استنتاج بأنها مؤشرات لتقدم القدرة التنافسية وتساعد على تحقيقها (داود يوسف صبح (2007) : دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان .ص75) .

## الدراسة الميدانية

### 1. منهجية الدراسة:

هي مجموعة الإجراءات المنهجية والإحصائية التي اتبعها الباحث واستخدمها لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، المتمثلة في منهج الدراسة ومصادر بياناتها، وأدوات جمعها وتحليلها واستخراج النتائج منها وتفسيرها.

#### 1.1. منهج الدراسة:

نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع وتحليل البيانات واستخراج وتفسير النتائج.

#### 2.1. مجتمع وعينة الدراسة:

تم حصر مجتمع الدراسة في موظفي الأقسام المالية والإدارية لكلية صرمان للعلوم والتقنية والبالغ عددهم حوالي 70 موظف

#### 3.1. أداة الدراسة (الاستبانة):

استخدم الباحث الاستبانة، لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المستهدف، حيث تضمنت محور على واقع المراجعة الداخلية بالكلية ، يحتوى على (9) فقرات، كما تضمنت أيضاً محور عن واقع إدارة المخاطر يتضمن (10) فقرات، وبهذا تم تصميم الاستبانة وفقاً لمقياس "ليكرت الخماسي" على النحو الآتي:

جدول رقم (1) مقياس ليكرت الخماسي

| الدرجة | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |
|--------|------------|-------|-------|----------|---------------|
| الوزن  | 5          | 4     | 3     | 2        | 1             |

#### 4.1. قياس صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

تم قياس صدق وثبات الاستبانة، عن طريق إتباع الخطوات الآتية:

#### 1.4.1. صدق المحكمين:

يقصد بصدق الاستبانة، مدى قدرتها على قياس الشيء المراد قياسه، حيث قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم المحاسبة، وذلك لإبداء ملاحظاتهم حول صدقها، وفي هذا طلب من المحكمين: تقديم ما يرونه مناسباً من تعديلات عليها في الشكل أو المضمون، وبناءً على الملاحظات الواردة من المحكمين، تم إجراء بعض التعديلات على بعض فقراتها.

#### 2.4.1. قياس الاتساق الداخلي للاستبانة:

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المتغير الذي تنتمي إليه، وتم قياسه من خلال تحديد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المتغير والدرجة الكلية للمتغير الذي تندرج تحته الفقرة نفسها، باستخدام معامل ارتباط بيرسون على النحو الآتي:

#### 1.2.4.1. الاتساق الداخلي لمتغير المراجعة الداخلية:

الجدول (2) معاملات الارتباط بين فقرات متغير المراجعة الداخلية والدرجة الكلية له

| ت | الفقرة   | اتساق الفقرات |         |
|---|--|---------------|---------|
|   |  | P-Value       | R       |
| 1 | هناك إدارة أو قسم خاص بالمراجعة الداخلية.  | 0.067         | 0.417   |
| 2 | تتبع أو يتبع (إدارة/قسم) المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة.   | 0.013         | 0.543*  |
| 3 | يتمتع المراجع الداخلي بنوع من الاستقلالية.   | 0.000         | 0.891** |
| 4 | المراجع الداخلي مخول بفحص وإعداد التقارير عن أي نشاط داخل المؤسسة.   | 0.001         | 0.693** |
| 5 | يتم الأخذ بتوصيات أو تقارير المراجع الداخلي.   | 0.000         | 0.758** |
| 6 | يطبق المراجع الداخلي معايير المراجعة الدولية أثناء قيامه بعملية المراجعة الداخلية.   | 0.269         | 0.260   |
| 7 | لا يتم التأثير على المراجع الداخلي أثناء قيامه بعملية المراجعة.  | 0.024         | 0.503*  |
| 8 | يتأكد المراجع الداخلي من توفر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقة موضوعية.             | 0.001         | 0.677** |
| 9 | يقوم المراجع الداخلي بمتابعة وتقييم نظام المعلومات داخل الوحدة المؤسسة الحكومية والتأكد من صحة ودقة المعلومات الناتجة عن هذا النظام. | 0.000         | 0.709** |

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

\*\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01

يتضح من الجدول السابق رقم (2) إن هناك دلالة إحصائية على وجود ارتباط طردي في اجابات مجتمع الدراسة بين معظم فقرات متغير المراجعة الداخلية والدرجة الكلية له عند مستوى معنوية (0.05)، باستثناء الفقرتين رقمي (1) ، و(6) ، وبهذا يعد المتغير بشكل عام مقياساً صادقاً لما وضع لقياسه.

#### 2.2.4.1. الاتساق الداخلي لمتغير إدارة وتقييم المخاطر:

الجدول (3) معاملات الارتباط بين فقرات متغير إدارة وتقييم المخاطر والدرجة الكلية له

| ت  | الفقرة   | اتساق الفقرات |         |
|----|--|---------------|---------|
|    |  | P-Value       | R       |
| 1  | هناك قسم/ إدارة متخصصة بالمخاطر بالمؤسسة الحكومية.   | 0.071         | 0.412   |
| 2  | هناك تعريف واضح للمخاطر داخل المؤسسة الحكومية .  | 0.000         | 0.831** |
| 3  | هناك تصنيف للمخاطر ودرجة خطورتها بالمؤسسة الحكومية   | 0.000         | 0.850** |
| 4  | توجد ضوابط مناسبة بالكلية لمواجهة المخاطر .  | 0.000         | 0.900** |
| 5  | يتم تقييم مدى فاعلية تلك الضوابط لمواجهة المخاطر .   | 0.000         | 0.919** |
| 6  | وجود استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر.  | 0.000         | 0.965** |
| 7  | وجود خطة مطورة لإدارة المخاطر ويتم مراجعتها بشكل دوري ومنتظم.  | 0.003         | 0.930** |
| 8  | يتم العمل بانسجام وتنسيق داخل الإدارات المختلفة لتحديد المخاطر ومستوياتها وإجراءات مواجهتها أو التقليل منها. | 0.007         | 0.582** |
| 9  | يتم مراجعة والتأكد من العمليات الإجرائية اللازمة لإدارة المخاطر بشكل دوري ومنتظم.                            | 0.000         | 0.915** |
| 10 | يتم تقديم مقترحات من أجل تقليلها أو تقليل الآثار السلبية المتعلقة بها.                                       | 0.000         | 0.767** |

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

\*\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01

يتضح من الجدول السابق رقم (3) إن هناك دلالة إحصائية على وجود ارتباط طردي في اجابات مجتمع الدراسة بين الغالبية العظمى من فقرات متغير إدارة وتقييم المخاطر والدرجة الكلية له عند مستوى معنوية (0.05)، باستثناء الفقرة رقم (1) ، وبهذا يعد المتغير بشكل عام مقياساً صادقاً لما وضع لقياسه.

#### 4.2.4.1. قياس الصدق البنائي للاستبانة ككل:

الجدول (4) معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة ككل

| ت | الفقرة                     | الصدق في عينة الدراسة |         |
|---|----------------------------|-----------------------|---------|
|   |                            | P-Value               | R       |
| 1 | متغير المراجعة الداخلية    | 0.000                 | 0.826** |
| 2 | متغير إدارة وتقييم المخاطر | 0.000                 | 0.945** |

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

\*\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.01

يتضح من الجدول السابق رقم (4) إن هناك دلالة إحصائية على وجود ارتباط طردي في إجابات مجتمع الدراسة بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لها عند مستوى معنوية (0.05)، وبهذا تعد الاستبانة مقياساً صادقاً لما وضع لقياسه.

### 3.4.1. قياس ثبات الاستبانة:

الجدول (5) ثبات الاستبانة

| البيان                             | عدد الفقرات | معامل الثبات |
|------------------------------------|-------------|--------------|
| بيانات مُتغير المراجعة الداخلية    | 9           | 0.755        |
| بيانات مُتغير إدارة وتقييم المخاطر | 10          | 0.946        |
| بيانات الاستبانة ككل               | 19          | 0.920        |

تبين من الجدول رقم (5) إن قيمة معامل كرونباخ ألفا أعلى من (0.70) لكافة فقرات الاستبانة، ومن ثم يمكن القول بأن الاستبانة تتوافر لها درجة عالية جداً من الثبات واستقرار النتائج.

### 2. المعالجة الإحصائية للبيانات (تحليل الاستبانة):

بعد ترميز وتفريغ الاستبانات للحاسب الآلي، تم استخدام الإصدار السابع عشر من البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، بهدف وصف متغيراتها واختبار فرضياتها من خلال الخطوات الآتية :

#### 1.2. التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

يقصد به "أن تكون عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي" وعلى اعتبار أن حجم عينة الدراسة أصغر من (50) مفردة، تم اللجوء إلى تطبيق اختبار (Shapiro-Wilk) لمعرفة توزيع البيانات، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (6) التوزيع الاحتمالي لإجابات مجتمع الدراسة

| البيان           | إحصائية الاختبار | درجات الحرية | الاحتمال (P-Value) Sig |
|------------------|------------------|--------------|------------------------|
| بيانات الاستبانة | 0.938            | 20           | 0.220                  |

الفرضية العدمية: بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي لاختبار (Shapiro-Wilk) المبين في الجدول السابق رقم (6)، إن قيمة (P.value) تساوي (0.220) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي نصها "بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي"، وبالتالي تم اللجوء إلى تطبيق الاختبارات المعلمية في اختبار الفرضيات.

#### 2.2. وصف خصائص مجتمع الدراسة:

تمثلت الخصائص الشخصية لمجتمع الدراسة في الآتي:

#### 1.2.2. متغير الجنس: يوضح الجدول رقم (7) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس.

الجدول رقم (7) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

| مجتمع الدراسة |       | الجنس   |
|---------------|-------|---------|
| النسبة        | العدد |         |
| 85 %          | 17    | ذكر     |
| 15 %          | 3     | أنثى    |
| 100 %         | 20    | المجموع |

يتضح من الجدول السابق رقم (7) بأن موظفي الكلية ... الممثلين لمجتمع الدراسة، يتوزعون حسب جنسهم إلى:

- ذكور: العدد (17)، وبنسبة (85%).
- إناث: العدد (3)، وبنسبة (15%).

وبالتالي يتضح إن أكثر موظفي الشركة من (فئة الذكور) مقارنة بفئة (النساء)، وبالتالي تجمع العينة الجنسين، وهو ما يضيف على بيانات الدراسة ونتائجها صفة الواقعية والقابلية للتعميم.

2.2.2 متغير المستوى التعليمي: يوضح الجدول الآتي توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

الجدول (8) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي.

| مجتمع الدراسة |       | المستوى التعليمي |
|---------------|-------|------------------|
| النسبة        | العدد |                  |
| 90 %          | 18    | بكالوريوس        |
| 10 %          | 2     | ماجستير          |
| 100 %         | 20    | المجموع          |

تشير المعطيات الإحصائية من الجدول السابق رقم (8) إلى أن أغلب مفردات مجتمع الدراسة يحمل (شهادة البكالوريوس) حيث بلغ عددهم (18)، وبنسبة: (90%)، بينما بلغ عدد حملة (شهادة الماجستير) (2) فقط، وبنسبة: (10%).

3.2.2 متغير الوظيفة: يوضح الجدول الآتي توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة.

الجدول (9) توزيع مجتمع الدراسة حسب الوظيفة

| مجتمع الدراسة |       | الوظيفة                      |
|---------------|-------|------------------------------|
| النسبة        | العدد |                              |
| 80 %          | 16    | موظف بالإدارة                |
| 20 %          | 4     | موظف بمكتب المراجعة الداخلية |
| 100 %         | 20    | المجموع                      |

تشير المعطيات الإحصائية من الجدول السابق رقم (9) إلى أن مفردات المجتمع تتوزع حسب الوظيفة الحالية إلى:-

- موظف بالإدارة: العدد (16)، ونسبة (80%).
- موظف بمكتب المراجعة الداخلية: العدد (4)، ونسبة (20%).

وبناء عليه يتضح إن مفردات المجتمع تتميز بقدر من الشمول ووجهات النظر المتعددة، حيث تتضمن موظفين يخضعون للمراجعة الداخلية، وموظفين يقومون بتلك المراجعة، وهو ما يضيف على بيانات الدراسة ونتائجها صفة الواقعية.

**4.2.2. متغير سنوات الخبرة:** يوضح الجدول الآتي توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الخبرة.

الجدول (10) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الخبرة

| مجتمع الدراسة |       | سنوات الخبرة            |
|---------------|-------|-------------------------|
| النسبة        | العدد |                         |
| 35%           | 7     | أقل من 5 سنوات          |
| 60%           | 12    | من 5 سنوات إلى 10 سنوات |
| 5%            | 1     | 10 سنوات فأكثر          |
| 100%          | 20    | المجموع                 |

تشير المعطيات الإحصائية من الجدول السابق رقم (10) إلى أن مفردات مجتمع الدراسة الذين خبرتهم الوظيفية تقل عن (5 سنوات) بلغ عددهم (7)، ونسبة (35%)، والذين خبرتهم (من 5 سنوات إلى 10) بلغ عددهم (12)، ونسبة (60%)، والذين خبرتهم (أكثر من 10 سنوات) بلغ عددهم (1)، ونسبة (5%)، وبهذا هم يمثلون كافة فئات الخبرة العملية، وهو ما يزيد من إدراكهم لدور وظيفة المراجعة الداخلية في تقييم وإدارة المخاطر التي تواجه الشركة.

### **3.2. وصف متغيرات الدراسة:**

#### **1.3.2. وصف واقع المراجعة الداخلية بالكلية**

لوصف واقع متغير المراجعة الداخلية من وجهة نظر موظفي الكلية قيد الدراسة، تم قياسه بـ(9) فقرات، والجدول الآتي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية له والاتجاه السائد لدى مفردات المجتمع نحوه.

الجدول (11) نتائج وصف مُتغير المراجعة الداخلية من وجهة نظر مفردات مجتمع الدراسة

| ت | الفقرة   | مجتمع الدراسة |                   |               |                 |
|---|--|---------------|-------------------|---------------|-----------------|
|   |  | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الموافقة | الأهمية النسبية |
| 1 | هناك إدارة أو قسم خاص بالمراجعة الداخلية.  | 4.55          | 0.510             | %91           | 1               |
| 2 | تتبع أو يتبع (إدارة/قسم) المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة.   | 4.50          | 0.512             | %90           | 2               |
| 3 | يتمتع المراجع الداخلي بنوع من الاستقلالية.   | 3.90          | 0.788             | %78           | 4               |
| 4 | المراجع الداخلي مخول بفحص وإعداد التقارير عن أي نشاط داخل الشركة وفي أي مستوى إداري.                                     | 4.10          | 0.788             | %82           | 3               |
| 5 | يتم الأخذ بتوصيات أو تقارير المراجع الداخلي.   | 3.70          | 0.656             | %74           | 8               |
| 6 | يطبق المراجع الداخلي معايير المراجعة الدولية أثناء قيامه بعملية المراجعة الداخلية.                                       | 2.30          | 0.978             | %46           | 9               |
| 7 | لا يتم التأثير على المراجع الداخلي أثناء قيامه بعملية المراجعة.  | 3.70          | 0.571             | %74           | 7               |
| 8 | يتأكد المراجع الداخلي من توفر النزاهة والقيم الأخلاقية لدى السلطات الإشرافية والتنفيذية للقيام بواجباتهم بطريقة موضوعية. | 3.75          | 0.550             | %75           | 6               |
| 9 | يقوم المراجع الداخلي بمتابعة وتقييم نظام المعلومات داخل الشركة والتأكد من صحة ودقة المعلومات الناتجة عن هذا النظام.      | 3.85          | 0.489             | %77           | 5               |
|   | الوسط الحسابي الكلي  | 3.81          | 0.388             | %76           | أوافق           |

تشير المعطيات الإحصائية من الجدول السابق رقم (11) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لأراء مفردات مجتمع الدراسة حول فقرات مُتغير المراجعة الداخلية بلغ (3.81) من أصل (5) درجات على مقياس ليكرت الخماسي، وبنسبة موافقة وصلت إلى (76%)، وهو ما يحدد الاتجاه العام السائد لأراء مفردات المجتمع نحو الموافقة على واقع مضمون محور المراجعة الداخلية بالوحدة الاقتصادية قيد الدراسة، وفي المجال ذاته لوحظ إن الفقرة رقم (1) التي نصها "هناك إدارة أو قسم خاص بالمراجعة الداخلية" جاءت في المرتبة الأولى كونها أكثر الفقرات التي تحصلت على درجة موافق بشدة بين استجابات المبحوثين، حيث بلغت قيمة وسطها الحسابي (4.55) وبنسبه موافقة وصلت إلى (91%)، بينما جاءت الفقرة رقم (6) التي نصها "يطبق المراجع الداخلي معايير المراجعة الدولية أثناء قيامه بعملية المراجعة الداخلية" في المرتبة الأخيرة كونها أكثر الفقرات التي تحصلت على درجة غير موافق بين استجابات المبحوثين، حيث بلغت قيمة وسطها الحسابي (2.30) وبنسبه لم تتجاوز (46%)، وبهذا يُستنتج "بأن الاتجاه العام لأراء مفردات مجتمع الدراسة يوافق على



واقعية مضمون محور المراجعة الداخلية بالكلية ، ويؤكد على وجود نقطة ضعف تتمثل في عدم تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية من قبل مكتب المراجعة بالوحدة الاقتصادية " .

### 2.3.2. وصف واقع إدارة وتقييم المخاطر بالشركة:

لوصف واقع مُتغير إدارة وتقييم المخاطر من وجهة نظر موظفي الشركة قيد الدراسة، تم قياسه بـ(10) فقرات، والجدول الآتي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية له والاتجاه السائد لدى مفردات المجتمع نحوه.

الجدول (12) نتائج وصف مُتغير إدارة وتقييم المخاطر من وجهة نظر مفردات مجتمع الدراسة

| ت  | الفقرة   | مجتمع الدراسة |                   |               |                 |
|----|--|---------------|-------------------|---------------|-----------------|
|    |  | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الموافقة | الأهمية النسبية |
| 1  | هناك قسم/ إدارة متخصصة بالمخاطر بالمؤسسة الحكومية  | 3.85          | 0.489             | 77%           | 2               |
| 2  | هناك تعريف واضح للمخاطر داخل المؤسسة الحكومية  | 3.55          | 0.887             | 71%           | 4               |
| 3  | هناك تصنيف للمخاطر ودرجة خطورتها بالمؤسسة الحكومية   | 3.40          | 0.753             | 68%           | 7               |
| 4  | توجد ضوابط مناسبة بالكلية لمواجهة المخاطر.   | 3.45          | 0.825             | 69%           | 6               |
| 5  | يتم تقييم مدى فاعلية تلك الضوابط لمواجهة المخاطر .   | 3.30          | 0.732             | 66%           | 10              |
| 6  | وجود استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر.  | 3.35          | 0.812             | 67%           | 9               |
| 7  | وجود خطة مطورة لإدارة المخاطر ويتم مراجعتها بشكل دوري ومنتظم.  | 3.40          | 0.820             | 68%           | 8               |
| 8  | يتم العمل بانسجام وتنسيق داخل الإدارات المختلفة لتحديد المخاطر ومستوياتها وإجراءات مواجهتها أو التقليل منها. | 3.90          | 0.552             | 78%           | 1               |
| 9  | يتم مراجعة والتأكد من العمليات الإجرائية اللازمة لإدارة المخاطر بشكل دوري ومنتظم.                            | 3.50          | 0.760             | 70%           | 5               |
| 10 | يتم تقديم مقترحات من أجل تقليلها أو تقليل الأثار السلبية المتعلقة بها.                                       | 3.65          | 0.587             | 73%           | 3               |
|    | الوسط الحسابي الكلي  | 3.53          | 0.601             | 71%           | أوافق           |

تشير المعطيات الإحصائية من الجدول السابق رقم (12) إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لأراء مفردات مجتمع الدراسة حول فقرات مُتغير إدارة وتقييم المخاطر بلغ (3.53) من أصل (5) درجات على مقياس ليكرت الخماسي، وبنسبة موافقة وصلت إلى (71%)، وهو ما يحدد الاتجاه العام السائد لأراء مفردات المجتمع نحو الموافقة على واقع مضمون محور

إدارة وتقييم المخاطر بالوحدة الاقتصادية قيد الدراسة، وفي المجال ذاته لوحظ إن الفقرة رقم (8) التي نصها "يتم العمل بانسجام وتنسيق داخل الإدارات المختلفة لتحديد المخاطر ومستوياتها وإجراءات مواجهتها أو التقليل منها" جاءت في المرتبة الأولى كونها أكثر الفقرات التي تحصلت على درجة موافق بين استجابات المبحوثين، حيث بلغت قيمة وسطها الحسابي (3.90) وبنسبه موافقة وصلت إلى (78%)، بينما جاءت الفقرة رقم (5) التي نصها "يتم تقييم مدى فاعلية تلك الضوابط لمواجهة المخاطر" في المرتبة الأخيرة كونها الفقرة التي تحصلت على أقل درجة محايد بين استجابات المبحوثين، حيث بلغت قيمة وسطها الحسابي (3.30) وبنسبه موافقة بلغت (66%)، وبهذا يُستنتج "موظفي الوحدة الاقتصادية قيد الدراسة يقرون بوجود إدارة وتقييم للمخاطر بشركتهم".

#### 4.2. اختبار فرضيات الدراسة:

بالنظر إلى أهداف الدراسة ونوعية بياناتها وخصائص عينتها وطبيعة المجتمع المسحوبة منه، تم استخدام الاختبارات المعلمية (تحليل الانحدار الخطي البسيط) في اختبار فرضيتها على النحو الآتي:

##### 1.4.2. تحليل الانحدار الخطي البسيط:

إذ يستخدم في وصف العلاقة الخطية بين متغيرين أحدهما يؤثر في الآخر بتحديد شكل العلاقة بين المتغيرين رياضياً وبيانياً (خط الانحدار)، وتوضيح اتجاهها والتنبؤ بقيمة أحد المتغيرين بدلالة المتغير الآخر، بشرط أن يكون المتغير التابع متغيراً متصلًا ومستوى قياسه لا يقل عن المستوى الفئوي أو النسبي بينما المتغير المستقل قد يكون مستوى قياسه ترتيبياً أو فترياً أو نسبياً، كما يشترط عند تطبيقه، العشوائية في اختيار العينة واستقلالية مفرداتها عن بعضها البعض واعتدالية توزيع بياناتها، وهذا متوفر تماماً في الدراسة الحالية.

##### 2.4.2. القواعد الإحصائية المستخدمة:

- تم اعتماد مستوى المعنوية المعياري لهذه الدراسة (0.05)، ودرجة الثقة المتبعة فيها بـ (95%).
- تم اختبار الفرضية من خلال المقارنة بين مستوى المعنوية المعياري ( $\alpha \leq 0.05$ )، ومستوى معنوية الاختبار المشاهد، وبناءً على ذلك يتم رفض أو قبول الفرضية.

##### 3.4.2. اختبار فرضية الدراسة:

"يوجد أثر (دور) للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الشركة قيد الدراسة".  
ولقد تم اختبارها من خلال إعادة صياغتها في صورة إحصائية على النحو الآتي:  
الفرضية الصفرية ( $H_0$ ): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية قيد الدراسة.  
الفرضية البديلة ( $H_1$ ): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية قيد الدراسة.  
ولمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية (المتغير مستقل) في تقييم المخاطر بالوحدة الاقتصادية قيد الدراسة (المتغير التابع)، تم تطبيق الاختبار، والجداول الآتية تبين نتائج التطبيق:

الجدول رقم (13) نتائج اختبار أثر المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية قيد الدراسة.

| البيان  | معامل الارتباط<br>R | معامل التحديد<br>R <sup>2</sup> | اختبار<br>F | مستوى المعنوية<br>المشاهد | اختبار<br>T | مستوى المعنوية<br>المشاهد | القرار |
|---|---------------------|---------------------------------|-------------|---------------------------|-------------|---------------------------|--------|
| أثر المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الشركة قيد الدراسة... | 0.595 <sup>a</sup>  | 0.353                           | 9.840       | 0.006 <sup>a</sup>        | 3.137       | 0.006                     | H0 رفض |

تشير المعطيات الإحصائية من الجدول السابق رقم (13) إلى أن قيمة معامل الارتباط بين المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر التي تواجه المؤسسة الحكومية قيد الدراسة، بلغت (0.595)، ونسبة تصل إلى (35%) وفقاً لقيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>)، الذي يوضح نسبة التغيرات التي تحدث في تقييم المخاطر استجابة للتغيرات التي تحدث في المراجعة الداخلية، أما ما نسبته (65%) من التغيرات التي تحدث في تقييم المخاطر تعزى إلى متغيرات أخرى غير متضمنة في نموذج الدراسة الحالية. وبهذا يتضح بأن هناك علاقة أثر للمتغير المستقل (المراجعة الداخلية) في المتغير التابع (تقييم المخاطر) تصل نسبتها إلى (35%)، وما يؤكد جوهرياً أو معنوية هذه العلاقة بين المتغيرين، هي قيمة (F) البالغة (9.840) عند مستوى معنوية مشاهد (0.006<sup>a</sup>)، وهو أصغر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، وبالتالي يُعد نموذج الانحدار معنوي بين المتغيرين. كما تُعد علاقة الانحدار بين المتغيرين، علاقة خطية بالنظر إلى قيمة (T=3.137) عند مستوى معنوية مشاهد (0.006) وهو أصغر من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) مما يبرهن على أن العلاقة خطية بينهما. عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (H1) التي نصها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α) ≤ 0.05 للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الشركة قيد الدراسة.

### 3. نتائج الدراسة وتوصياتها:

#### 1.3. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة اعتماداً على تحليل بياناتها الميدانية إلى جملة من النتائج، يمكن عرضها على النحو الآتي:

1.1.3. يعد مستوى وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدة الاقتصادية قيد الدراسة، قوي من وجهة نظر موظفي الوند الاقتصادية بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الكلي له البالغة (3.81) من أصل (5) درجات على مقياس ليكرت الخماسي.

2.1.3. مستوى تقييم المخاطر بالوحدة الاقتصادية قيد الدراسة كان (قوياً) أيضاً من وجهة نظر موظفي الشركة بالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي الكلي له البالغة (3.53) من أصل (5) درجات على مقياس ليكرت الخماسي.

3.1.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية قيد الدراسة من وجهة نظر موظفيها.

#### 3.2. التوصيات

- ضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في قسم المراجعة الداخلية، مع التركيز على التعريف بمعايير المراجعة الدولية التي لحضنا عدم الاهتمام بها بشكل كافي من قبل الموظفين، لكي يبقوا على إطلاع مستمر على آخر التطورات المهنية في مجال المراجعة الداخلية محلياً ودولياً.

- ضرورة تكوين لجان للمراجعة الداخلية فرعية بكل فرع وتشكيل لجنة للمراجعة الداخلية تكون مركزية لكي يكون العمل أكثر كفاءة وأكثر استقلالية وأكثر شمولاً.
- ضرورة وضع خطط لا استخدام الأنظمة الالكترونية وتدريب الموظفين والمراجعين عليها وخصوصاً إن الوحدة الاقتصادية لها عدة فروع وتعتبر من الوحدات الاقتصادية التي تنمو بشكل جيد.
- ضرورة استحداث قسم مركزي يهتم بالمخاطر ويكون هناك تعريف واضح للمخاطر وتصنيفها ووضع خطط تمتاز بالمرونة لمجابهة تلك المخاطر بالتعاون مع باقي الأقسام بالوحدة الاقتصادية.

### المراجع

- 1) خالد أمين عبد الله (2007): علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع. ص13
- 2) داود يوسف صبح (2007) : دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان . ص25 .
- 3) رزق ابو زيد الشحنة (2015): تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع. ص24
- 4) الاتحاد الدولي للمحاسبين (2009) : إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة، ترجمة جمعية المجمع العربي المحاسبين القانونيين ، عمان ،الأردن.ص123
- 5) يوسف محمود جربوع (2002): مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، إصدار جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، غزة . ص52
- 7) خالد راغب الخطيب (2010): مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان، الأردن . ص133 – 136
- 8) عبد الفتاح الصحن، محمد السيد، فتحي السوافي (2006) : الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. ص240
- 10) طارق عبد العال حماد (2007): إدارة المخاطر افراد – إدارات – شركات – بنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ص51
- 11) داود يوسف صبح (2007) : دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان .ص75